

البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال)

Islamic banks: the perfect solution to financial crises problems (2008 Global financial crisis as an example)

زكرياء شعباتي
جامعة إسطنبول ، تركيا

Zak.tbd@gmail.com

ملخص :

لقد عرف القطاع المالي العالمي في السنوات الاخيرة تطورا ملحوظا للبنوك الإسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتي شهدت فشل العديد من البنوك التقليدية، هذا ما أدى إلى إعادة النظر في مدى نجاعة البنوك الإسلامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في التصدي لأي أزمات مالية قد تحدث في المستقبل.

الهدف من هذا البحث هو دراسة لتوضيح مدى أهمية البنوك الإسلامية في الاقتصاد العالمي، أهمية اعتمادها بشكل أكبر مستقبلا وذلك من خلال تقديم دراسة توضيح لعمل البنوك الإسلامية بشكل عام والأسباب التي مكنتها من الصمود خلال الأزمة المالية العالمية بيد أن البنوك الأخرى فشلت فشلا ذريعا.

ومن أجل هذا الهدف سنتطرق أولا إلى الأزمة المالية العالمية، تعريفها، نشأتها، والآثار المترتبة عنها. ثم إلى النظام المالي الإسلامي بشكل عام، مروراً بالخصائص التي يتمتع بها، وصولاً إلى البنوك الإسلامية والقاء نظرة عليها بشكل خاص. وفي الأخير سنرى كيفية تطبيق نظريات الاقتصاد الإسلامي من خلال البنوك الإسلامية التي سنقدمها كنموذج، وذلك من أجل توضيح مدى نجاعة البنوك الإسلامية والنظام المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، وبالتالي المساهمة في استقرار وتنمية الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية : البنوك الإسلامية ، النظام المالي الإسلامي ، الأزمة المالية العالمية ، التنمية الاقتصادية ، الاقتصاد العالمي.

Abstract:

Financial industry has known in the past few years a remarkable development of Islamic banks, especially after the failure of many conventional banks during the last financial crisis. This led many researchers to reexamine the efficiency of Islamic banks compared to conventional ones and to study their capacity to resist to the financial crisis.

The objective of this paper is to clarify the importance of Islamic banks within international economy system. Moreover, to study the reasons, which made the resistance ability of Islamic banks to financial crisis.

For doing that, we will discuss first the international financial crisis of 2008, its reasons and implications. Then we will see discuss the Islamic financial system and Islamic banks in theory and analyze the practice of IB in the international economy, how they succeed resisting financial crisis, and how they can be the solution to avoid future crisis.

Keywords: Islamic banks, Islamic financial system, International financial crisis, Economic development, Global economy.

تمهيد :

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية عديدة خصوصاً في القرن العشرين، منها أزمة 1930 - 1931 ، وكذا أزمة انخفاض أسعار البترول في السبعينات. ولكن تبقى الأزمة المالية الأخيرة في 2008 من بين الأهم، والتي ظهرت أولاً ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعها أوروبا، وبعد ذلك انتشرت في بقية العالم، وقد كانت لها آثار عديدة وجمة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، والتي سنتطرق إليها في فصول هذا البحث. لكن بعض الدول الإسلامية أظهرت نوع من المقاومة بسبب اعتمادها على النظام المالي الإسلامي. أهم هذه الدول (البحرين، ماليزيا، باكستان، الإمارات العربية المتحدة) وبدرجة أقل (إيران والسودان). وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي فإن البنوك الإسلامية عبر العالم أجمع كانت أكثر فعالية في التصدي للأزمة المالية من غيرها من البنوك¹. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نجاعة البنوك الإسلامية والنظام الاقتصادي الإسلامي بشكل عام.

من خلال هذا البحث سنحاول إيجاد الحلول المناسبة في النظام الاقتصادي الإسلامي، والبنوك الإسلامية من أجل معالجة الأزمة المالية العالمية والمشاكل المالية في النظام الرأسمالي بشكل عام. لذلك سنقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول: سنتطرق فيه إلى الأزمة المالية العالمية، تعريفها، نشأتها، والآثار المترتبة عنها. الجزء الثاني: سنتطرق من خلاله إلى النظام المالي الإسلامي بشكل عام، مروراً بالخصائص التي يتمتع بها، وصولاً إلى البنوك الإسلامية وإلقاء نظرة عليها بشكل خاص.

الجزء الثالث: هو الجزء الأخير في البحث، وفيه سنرى كيفية تطبيق نظريات الاقتصاد الإسلامي من خلال البنوك الإسلامية التي سنعمدها كنموذج ، وذلك من أجل توضيح مدى نجاعة البنوك الإسلامية والنظام المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، وبالتالي المساهمة في استقرار وتنمية الاقتصاد العالمي.

1 - الأزمة المالية العالمية المعاصرة :**1.1 - تعريف الأزمة المالية:**

تعرف الأزمة المالية بشكل عام على أنها انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية (آلات)، أو مالية (الأسهم)، أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية). كما أن الأزمة المالية بشكل عام تنقسم إلى قسمين أساسيين، القسم الأول يعتمد على العملة والانخفاض المالي المفاجئ، والقسم الثاني يحتوي على الديون والصناعة المصرفية.

بالنسبة للقسم الأول الذي ينطوي على أزمة العملات، هو الانخفاض الحاد في قيمة العملات، مما قد يضطر السلطات لحماية العملة من خلال إنفاق جزء كبير من الاحتياطيات المالية الدولية، أو إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد، أو فرض رقابة على رأس المال. يعتمد هذا الجزء كذلك على الانخفاض المالي المفاجئ (كما يمكن تسميته أزمة ميزان المدفوعات) والذي يمكن تعريفه بأنه انخفاض حاد وغير متوقع في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، أو لبلد ما. وهذا الانخفاض يكون عادة متزامناً مع الارتفاع الحاد للديون.

أما بالنسبة للقسم الثاني المتعلق بالديون والصناعة المصرفية، يمكن تعريف أزمة الديون الخارجية على أنها الأزمة التي تحل بالبلد الذي لا يستطيع دفع ديونه الخارجية، سواء العامة منها أو الخاصة. أما فيما يخص الديون العامة الداخلية فالأزمة تنشأ إذا لم يحترم البلد الالتزامات المالية المحلية ولم يؤديها في زمنها المحدد لها، سواء بسبب التضخم أو استعمال أي نوع من أنواع القمع المالي. للصناعة المصرفية أو النظام المصرفي أزماته أيضاً، وتعرف على أنها فشل أو إمكانية فشل بعض البنوك بسبب عدم قابليتها على تحويل التزاماتها المالية، مما يجعل الحكومة تتدخل من أجل المساعدة عن طريق ضخ سيولة مالية على نطاق واسع².

هذان القسمان يعتبران أساسيين، لكن يمكن تقسيم الأزمات المالية إلى عدة أنواع وأقسام مختلفة ومتنوعة على حسب العوامل المأخوذة بعين الاعتبار.

2.1 - نشأة و أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة (2008):

بعد زيادة الطلب على العقارات والمساكن في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت أسعارها بشكل كبير وسريع، وهذا ما حفز البنوك على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع. هذه الزيادة جاءت على نوعين، الزيادة في منح القروض بأدنى الضمانات الممكنة، وكذا التوسع في التداول بالأوراق المالية الخاصة بقطاع العقارات. بعد هذا التوسع الرهيب في حجم الاستثمارات الخاصة بقطاع العقارات أصبحت المساكن المعروضة أكبر بكثير من الطلب الموجود في السوق فانخفضت الأسعار بشكل كبير ومفاجئ. هذا ما أدى إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية، أهمها مؤسسة الاخوة ليمان الأمريكية في سبتمبر 2008، كما وصل عدد البنوك الأمريكية التي أعلنت إفلاسها سنة 2008 إلى 19 بنكا، وبعد ذلك امتدت الأزمة إلى أوروبا وآسيا والدول الخليجية وباقي دول العالم³.

1.2.1 - أسباب الأزمة المالية المعاصرة :

أسباب الأزمة المالية العالمية عديدة ومختلفة لكن من الواضح أن السبب الرئيسي هو طبيعة النظام المالي العالمي نفسه (النظام الرأسمالي)، حيث أنه يعطي الحرية المطلقة في التعاملات الاقتصادية والمالية دون السماح للدولة بالتدخل، وهذا ما جعل مضاربات الأسهم غير منضبطة، فارتفعت أسعارها الس وقيّة بشكل غير منطقي. من بين الأسباب الأخرى التي يمكننا ذكرها هو عدم وضع قواعد محددة ومعينة للبنوك بخصوص عمليات الائتمان والإقراض⁴.

كما يمكننا ذكر تسرع المستثمرين العالميين في توسيع حجم استثمارات قطاع العقار بدون دراسة جدية مسبقة.

3.1 - آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الدولي :

انعكاسات وآثار الأزمة المالية العالمية تختلف درجتها من بلد لآخر، ومن اقتصاد لآخر، ولكنها بصفة عامة أثرت بطريقة سلبية على اقتصاديات العالم أجمع. لكن دول أمريكا وأوروبا كانت الأكثر تضررا، ففي أمريكا شهد الإقتصاد الأمريكي خلال سنة 2008 مشاكل عديدة، وانكماش واضح، حيث وصلت معدلات البطالة إلى 6.1% وهو المعدل الأعلى ما بين سنوات 2003 و 2008، أي خلال خمس سنوات.

لقد قام أصحاب العمل بالاستغناء عما يقرب 605000 عامل، وهذا ما أدى إلى تدهور سوق الأوراق المالية فقد انخفضت أسعار الأسهم والسندات بشكل حاد.

أما في أوروبا فقد انخفض الإنتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي ب 1.9%. كما ارتفعت معدلات البطالة، ففي بريطانيا ارتفع معدل البطالة ليصل إلى 904.900 حالة بزيادة ما يقرب 32.500 في سنة 2008 وحدها. بينما كان الإقتصاد الإيرلندي أول الاقتصاديات الأوروبية التي تدخل في حالة كساد حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1.5% وهو المعدل الأكثر انخفاضا منذ سنة 1983. أما في اسبانيا فقد ازد معدل البطالة بقرابة 425000 حالة بالمقارنة مع 2007 أي ما يعادل 9.9%.

يمكن تلخيص الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:⁵

-إفلاس العديد من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين. وقد بلغ عدد البنوك المفلسة 11 بنكا في 2008، وفي منتصف 2009 بلغ عدد البنوك المفلسة تقريبا 110 بنكا تقدر قيمة أصولها حوالي 850 مليار دولار. -تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية لتأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تراجع القيمة السوقية لثمان مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال عام 2008.

- ارتفاع نسبة الديون العقارية بما يقارب 6.6 تريليون دولار .
- ضعف الناتج المحلي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ، ومعدل التضخم 4%.
- ترجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية حيث وفي سنة 2009 أصبحت 0.3% .
- ترجع أسعار النفط مما أثر على دول منظمة "الأوبك".
- إعلان دخول العديد من الدول في مرحلة الركود الاقتصادي، مثل اليونان، إسبانيا، إيطاليا.
- انخفاض حاد في مبيعات السيارات، أهمها 'جنرال موتورز' والتي كانت على وشك الإفلاس.

2 - النظام المالي الإسلامي :

1.2 - تعريف النظام المالي الإسلامي:

النظام المالي الإسلامي هو مجموعة من الأحكام الشرعية التي تختص بالأموال وكيفية الحصول وطرق ذلك، وكذا كيفية التصرف فيها. بمعنى الأحكام التي تهتم بالمالية العامة، كيفية جباية الإيرادات من مصادرها المختلفة، وكيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية⁶.

1.1.2 - خصائص النظام المالي الإسلامي :

- للنظام المالي الإسلامي خصائص تميزه عن الأنظمة المالية الوضعية، وهي:
- الشرعية: هو شرعي رباني، فهو يحتكم إلى الدين الإسلامي الحنيف، ويعتمد على النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، وإجماع العلماء في أصوله وأحكامه.
- الشمولية: بمعنى أن أحكام النظام المالي المستمدة من الدين تعالج وتلبي كل جوانب الحياة الإنسانية، الدينية والمادية والاجتماعية والاقتصادية، بشكل لا يطغى فيه جانب على الآخر.
- الاستقرار والانضباطية: لأن أصول هذا العلم ثابتة لا تتغير فإن المالية العامة الإسلامية تتميز بطابع الاستقرار.
- الاستقلالية: الاستقلالية هنا تعني الاختلاف، فما يجعله مستقلا ومختلفا عن الأنظمة المالية الوضعية هو استقلالية النظام المالي الإسلامي في هياكل موارده وانفاقه وميزانيته، لكل منها قواعدها وأوجهها ونظمها. كما يختلف أيضا في قواعد تعدد الموارد، وتنظيم الضرائب على أساس مفاهيم القدرة⁷.

2.2 - البنوك الإسلامية :

1.2.2 - تعريف البنوك الإسلامية :

- هي عبارة عن منشآت مالية تقدم الخدمات المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية كما تعتمد في الحصول على الأموال على الطرق المشروعة كالمضاربة والمرابحة وبيع السلع والاجارة⁸.
- رغم أن المصارف أو البنوك الإسلامية تشبه إلى حد ما البنوك التقليدية إلا أن هناك اختلافات أساسية أهمها:
- التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة⁹.
- اختلاف وظائف المصارف الإسلامية من حيث تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات، وأنها ليست سلعة.
- على عكس البنوك التقليدية التي تعتمد في وساطتها المالية على الدين وتسمح بالمخاطر المالية فإن الوساطة المالية في البنوك الإسلامية تعتمد على الأصول وترتكز على تقاسم المخاطر وتحملها.
- العلاقة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع ليست علاقة دائن ومدين، بل هي علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء¹⁰.

2.2.2 - وظائف البنوك الإسلامية :

وظائف البنوك الإسلامية عديدة ومتنوعة، من أهمها: ¹¹

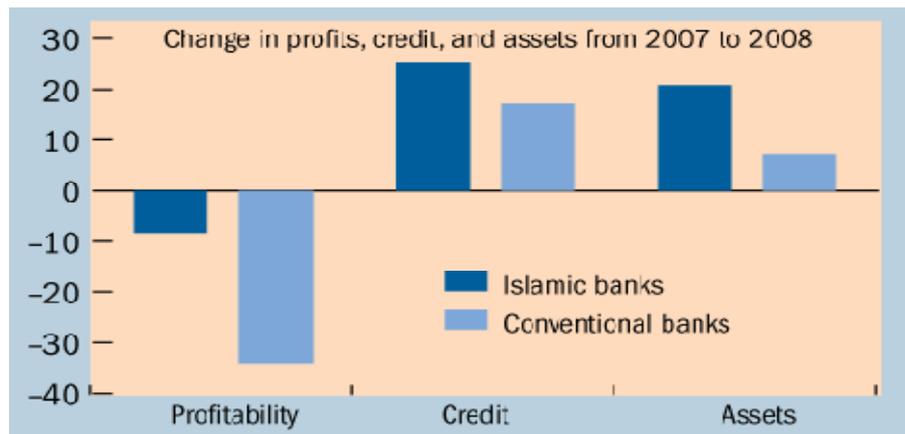
- جذب الادخار من أجل الاستثمار في القطاعات المختلفة.
- إدارة استثمارات الغير، حيث يكون البنك مضاربا لقاء نسبة من ناتج الاستثمار في حالة الربح، وفي حالة الخسارة يتحمل البنك الخسارة مع صاحب المال.
- تقديم الخدمات المصرفية مقابل سعر معين مثل الحوالات والشيكات وفتح الاعتمادات... الخ من الخدمات المصرفية العديدة والمتنوعة.
- تقديم الخدمات الاجتماعية كالإقراض سواء من صندوق القرض، أو من صندوق الزكاة.
- الاتجار المباشر، وذلك من خلال بيع ما تم شراؤه من السلع مع هامش ربح.
- الاستثمار المباشر من خلال المشاركة في مشروعات قائمة أو إنشاء مشروعات جديدة.
- من أجل القيام بهذه الوظائف تعتمد البنوك الإسلامية على عدة وسائل، أهمها: المضاربة - المشاركة - المرابحة - الاستصناع - الاجارة - السلم - قرض حسن - الرهن ¹².

3 - كيف استطاعت البنوك الإسلامية تجنب الأزمة المالية العالمية المعاصرة:

لقد أكدت العديد من الدراسات والتقارير بأن تأثير البنوك الإسلامية لم يكن بنفس قدر تأثير البنوك التقليدية حيال الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة ولا بالدين على خلاف البنوك الأخرى، فهي تتاجر بما تملك فعلا من الأصول المادية وهذا جنبها التأثير السلبي المباشر بالأزمة المالية. إلا أن التأثير السلبي للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي العالمي وعلى مؤسسات السلع والخدمات المختلفة أثر بطريقة غير مباشرة على البنوك الإسلامية حيث أنها لا تستطيع أن تكون معزولة عن العالم ¹³.

الشكل رقم 1: أثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية لعام

2008



المصدر : صندوق النقد الدولي .

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/RES100410A.htm>

الشكل الأول، وهو عبارة عن دراسة قام بها صندوق النقد الدولي يبين أن البنوك الإسلامية أظهرت قدرة كبيرة على تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية. خلال هذه الدراسة تم مقارنة تأثيرات الأزمة على الربحية

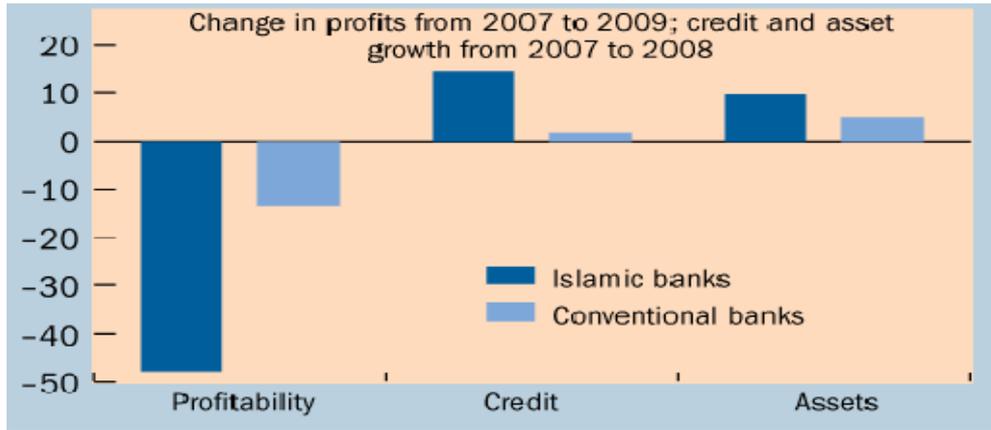
(profitability) والاقراض (Credit) ونمو الأصول المالية (Assets) في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. ومن خلال الشكل يتبين لنا أن البنوك الإسلامية كانت أفضل من غيرها في تحمل آثار الأزمة.

ان نمو الائتمان وحجم الأصول لدى البنوك الإسلامية كانت كبير جدا بالمقارنة مع البنوك التقليدية وهذا يرجع إلى أن البنوك الإسلامية أقرضوا الجزء الأكبر من محفظتهم إلى قطاع الاستهلاك والذي لم يتأثر كثيرا بالأزمة المالية. إن محدودية تعرض البنوك الإسلامية إلى الأصول المعقدة وغير الشفافة وغياب الرافعة المالية المفرطة يحميها من الوقوع في الأزمات. واعتمادها على الودائع أكثر من اعتمادها على التمويل يضيف لها قدرا إضافيا من الاستقرار¹⁴.

وإضافة إلى ما سبق فإن مسح مشترك أجراه المصرف البريطاني HSBC ومجلة **The Banker Magazine** في عام 2008 أظهر بأن الأصول العائدة للمصارف الإسلامية وكذلك المصارف التقليدية التي لديها منافذ إسلامية قد ارتفعت بنسبة 29% لتصل قيمتها إلى 288 مليار دولار في عام 2009 ، بعد أن كانت 934 مليار دولار في عام 2008 ، وهذا مختلف كثيرا عن حال المصارف التقليدية التي لم تتجاوز نسبة الزيادة في أصولها 6.8% وتؤكد الدراسة المذكورة بأن المقاربة المحافظة للمخاطر والصلة الوثيقة بين قطاع التمويل والأصول الحقيقية ساعدت على حماية القطاع المالي الإسلامي من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية¹⁵.

الشكل رقم 2: أثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية لعام

2009



المصدر: صندوق النقد الدولي. Idem.

لكن دراسة صندوق النقد الدولي وكما هو مبين في الشكل الثاني وجدت أن البنوك الإسلامية خسائر أكبر من خسائر البنوك التقليدية عندما بدأ تأثير الأزمة ينتقل إلى الاقتصاد الحقيقي أي بعد مرور سنة من الأزمة. هذا بسبب انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والإنتاجي،¹⁶ كما أن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية كانت ضعيفة وهذا ما أدى إلى انخفاض كبير في الربحية (Profitability).

وعن تصدي البنوك الإسلامية للأزمة المالية العالمية قالت Linda Eagle مؤسسة "أكاديمية إيدكوم للبنوك" أن السبب الرئيسي لنجاح البنوك الإسلامية هو طبيعة نشاطاتها واعتمادها على الشريعة الإسلامية. لأن الشريعة الإسلامية تمنع إقراض أموال وهمية، بمعنى أن البنوك الإسلامية لا تعطي إلا ما تملكه فعلا من الأموال المادية¹⁷.

كما أن " McNamara " مؤسس " Yasaar Media " يشارك نفس وجهة النظر، حيث يرى هو الآخر أن الشريعة الإسلامية هي من تمنع البنوك الإسلامية من المجازفة والإفراط في أنشطة المضاربة المالية، ولأن كل معاملتها يجب أن تكون مدعومة بالأصول المادية، هذا ما يعطي البنوك الإسلامية درعا واقيا يحميها من المخاطر المباشرة

للأزمات المالية. ولكنه يرى أن البنوك الإسلامية ليست بمنأى عن الآثار التي تخلفها الأزمات المالية بشكل عام والأزمة المالية المعاصرة بشكل خاص، حيث أنها تمثل جزء من الاقتصاد العالمي ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية، وتؤثر هذه المؤسسات يؤدي حتما إلى تأثر البنوك الإسلامية نفسها¹⁸.

من جهتهم أكد خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط أن أحكام الشريعة الإسلامية تساعد البنوك الإسلامية على تخفيف آثار الأزمات المالية، غير أن الجزء الأكبر من البنوك في العالم تعتبر بنوك تقليدية، وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد العالمي سواء سلبا أو إيجاباً، وبالتالي التأثير على البنوك الإسلامية باعتبارها مرتبطة بالاقتصاد العالمي.

الخلاصة :

بعد الأزمات الاقتصادية العديدة التي شهدتها العالم وبعد الأزمة المالية الأخيرة في 2008 والتي تعد من بين الأهم، والتي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعتها أوروبا، وبعد ذلك انتشرت في بقية العالم، وقد كانت لها آثار عديدة وجمة أهمها إفلاس العديد من البنوك، ارتفاع معدلات البطالة، وكذا إفلاس المؤسسات الإنتاجية مما جعل كثيرا من الدول تدخل في مرحلة الركود الاقتصادي.

بعد كل هذه الأزمات، تبين أخيرا للعالم نجاعة البنوك الإسلامية وإمكانية اعتمادها كبنوك ناجحة في العالم بأسره، وذلك بعد النجاح الكبير الذي حققته هذه البنوك في التصدي للأزمة المالية العالمية. السبب الرئيسي لنجاح هذه البنوك هو أحكام الشريعة الإسلامية التي منعتها من إقراض الأموال الوهمية حيث أنها لا تعطي إلا ما تملكه فعلا من الأصول المادية.

مع أن البنوك الإسلامية حققت هذا النجاح الباهر واستحقت الاهتمام الكبير والمتزايد من قبل الباحثين الاقتصاديين حول العالم سواء المسلمين وغير المسلمين منهم. إلا أنها تبقى عرضة لبعض الآثار الغير المباشرة والتي قد تشكل عقبات وعراقيل في وجه تقدم وتطور البنوك الإسلامية، لأنها ولحد الآن تمثل جزءا بسيطا من الاقتصاد العالمي وأي تأثير على الاقتصاد يؤدي حتما إلى التأثير على هذه البنوك. لذلك وجب توعية وتطوير هذه البنوك بشتى الطرق من أجل اعتمادها من طرف الدول الإسلامية والغربية. وقد أرينا اهتمام بعض الدول الأجنبية بالبنوك الإسلامية ومدى إمكانية اعتمادها في نظامهم الاقتصادي رغم أن هذه الدول ليس ذات أغلبية مسلمة.

ومن بين وسائل تنمية وتطوير هذه البنوك الإسلامية البحث عن حلول للمشاكل التي تواجهها مثل مشكل إدارة المخاطر والذي اثر عليها بشكل كبير في المرحلة الثانية من الأزمة المالية العالمية كما أرينا من خلال الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي.

الهوامش والمراجع :

¹ IMF: Islamic Banks: More Resilient to Crisis? 04/10/2010

² Stijn Claessens and M. Ayhan Kose: Financial Crises: Explanations, Types, and Implications. IMF, 2013.

³ ساعد مرابط: الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2009.

⁴ عبد الله البدوي: الأزمة المالية العالمية أسبابها ونتائجها، المدونة الالكترونية لعبد الله البدوي، 2009.

⁵ خبايا عبد الله : اقتصاد المشاركة آلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمة المالية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2009.

⁶ الكفراوي عوف محمد، النظام المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 02 ، 2003 .

- ⁷ غازي عناية، المالية والتشريع الضريبي، دار البارقي، الأردن، 1998 .
- ⁸ صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها والتطلعات المستقبلية، مطبعة العزة، بغداد، 2006.
- ⁹ عبد الستار ابو غدة، بحوث المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية الجزء الثاني، شركة التوفيق مجموعة دله البركة، 2002.
- ¹⁰ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.
- ¹¹ محمد شيخون، المصارف الإسلامية، دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2002.

- ¹² محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية : الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الثالثة، 2009

¹³ Faiza Saleh Ambah, Washington Post Foreign Service, Friday Oct.31,2008

¹⁴ MerschYves, Islamic banks can help financial stability, ECB ,Frankfurt. 2010.

¹⁵ Rocel Felix, Islamic banks enjoy double-digit growth in spite of global crisis, 2009.
<http://www.khaleejtimes.com/kt-article-display>

¹⁶ Mushtak Parker, Islamic Banks fared better during financial crisis, Arab News, 2010

¹⁷ Linda Eagle, Banking On Sharia principles:Islamik Banking and the financial Industry,2010.
http://www.anythingislamicbanking.com/articles/article_2010_002.html

¹⁸ Paul McNamara, Islamic Investment Banking, Yasaar Media, 2009.